الإجراءات المقترحة

لدعم استخدام التقنيات الحديثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يمكن أن يساهم الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات الحديثة في تطبيق القطاعين العام والخاص لمعايير مجموعة العمل المالي (الفاتف) تطبيقاً فعالاً وقائماً على المخاطر، فضلاً عن تعزيز الشمول المالي. ومن أمثلة هذه التقنيات الحديثة الهوية الرقمية، والحلول المتقدمة لرصد المعاملات وتحليلها بشكل منفرد أو تعاوني.

تعمل المبادئ التالية على تعزيز مبدأ سان خوسيه لمتابعة الابتكار الإيجابي والمسؤول الذي أقرته مجموعة العمل المالي في عام ٢٠١٧. ينبغي تطوير التقنيات الحديثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستخدامها لصد التهديدات واستغلال الفرص، ويجب ضمان تو افق استخدامها مع المعايير الدولية لحماية البيانات والخصوصية والأمن السيبر اني.

خلق بيئة ملائمة بين القطاعين العام والخاص للابتكار المسؤول

لتعزيز فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

إيجاد حلول مبتكرة لتسهيل تطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (بما في ذلك تقييمات المخاطر، وتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، وغيرها من المتطلبات)، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة والمتابعة.

تطبيق أفضل الممارسات لتحديث الأنظمة الداخلية القديمة أو استبدالها بتقنيات حديثة.

اتباع إجراءات وقائية مناسبة للحلول المبتكرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد مزاياها، بما في ذلك: إمكانية شرح العمليات والنتائج ومدى شفافيتها، والرقابة البشرية، واحترام الخصوصية وحماية البيانات، والأمن السيبراني القوي، والمواءمة مع المعايير العالمية والوطنية والتقنية وأفضل الممارسات.

ضمان الخصوصية وحماية البيانات عند تطبيق التقنيات الحديثة:

التأكد من وجود أساس قانوني نافذ لمعالجة البيانات الشخصية عند تطبيق التقنيات الحديثة.

حماية المعلومات الشخصية بما يتماشى مع الأطر القانونية المحلية والدولية.

معالجة البيانات لأغراض واضحة ومحددة ومشروعة، بما يتوافق مع الأنظمة المحلية والدولية.

دعم التطوير المسؤول واعتماد تقنيات مبتكرة للحفاظ على الخصوصية لتمكين تبادل وتحليل معلومات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل قوي مع الحفاظ على الخصوصية.

تعزيز الابتكار في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يدعم الشمول المالي حسب التصميم:

التصدّي للعقبات والتحديات التي قد تعترض الشمول المالي من خلال إيجاد حلول مبتكرة وتطبيقها.

ضمان الابتكار المسؤول بما يتوافق مع أهداف مجموعة العمل المالي لتعزيز الشمول المالي.

وضع وتعميم السياسات والأساليب التنظيمية للابتكار لتكون مرنة، ومحايدة من الناحية التقنية، وقائمة على النتائج، وتتماشى مع النهج القائم على المخاطر:

النظر في تأثير التقنية الحديثة بشكل كلي في سياق التغييرات الهيكلية والتنظيمية التي تصاحبها، والعواقب المحتملة غير المقصودة، وتأثيرها الإجمالي على فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والشمول المالي.

إصدار أو تحديث سياسة واضحة، أو أدلة إرشادية، أو حالات عملية، أو أفضل الممارسات، أو اللوائح التنظيمية حسب الضرورة للحث على استخدام التقنيات الحديثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

استشارة الجهات النظيرة والكيانات الخاضعة للتنظيم عند وضع السياسات واتخاذ القرارات ذات الصلة.

ممارسة رقابة واعية:

بناء الخبرة في مجال التقنيات الحديثة لتعزيز رقابة أكثر وعياً على استخدامها، بما يشمل تحديداً الرقابة على الالتزام بتنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تحديد الاستخدامات الواضحة والمحددة للتقنيات الحديثة للرقابة والفحص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فهم مخاطر التقنيات الحديثة وفوائدها، واتخاذ التدابير المناسبة لخفض هذه المخاطر مع الحفاظ على فوائدها.

استخدام التقنية لتعزيز الرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تعزيز وتسهيل التعاون:

التعاون والتنسيق مع جميع الجهات ذات الصلة لتسهيل اتباع نهج شامل ومنسق لفهم ومعالجة المخاطر وفوائد استخدام التقنيات الحديثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك الجهات المعنية بحماية البيانات والخصوصية.

خلق بيئة تعاونية بين القطاعين العام والخاص من أجل تسهيل البحث عن التقنيات الحديثة وتطويرها وإيجاد الحلول المبتكرة.

المشاركة في الجهود الدولية لتطوير المبادئ العالمية التي تحكم استخدام التقنيات الحديثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمساعدة في ضمان مواءمتها مع حقوق الإنسان، وتحسين تنفيذ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى العالم، والأمن السيبراني، وخصوصية البيانات وتدابير الحماية، بالإضافة إلى المعايير الفنية وأطر الثقة ذات الصلة.

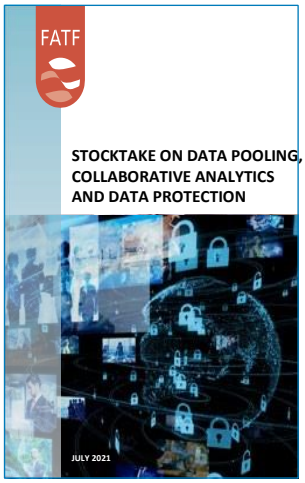

إجراء تقييم لجمع البيانات والتحليلات التعاونية وحماية البيانات

يوليو ٢٠٢١

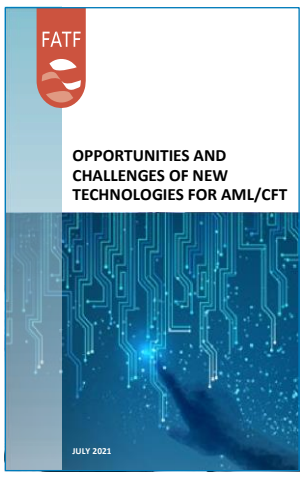

فرص وتحديات التقنيات الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يونيو ٢٠٢١

تمت ترجمة هذا التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية من قبل اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية بتصريح من مجموعة العمل المالي ويعد التقرير المنشور باللغة الإنجليزية على موقع المجموعة هو النسخة المعتمدة في حال وجود تعارض أو اختلاف بالترجمة.

Copyright © FATF/OECD. All rights reserved.